رئيسة المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث بعدن لـ ١٤ أكتوبر :

الأهداف التي من أجلها قامت المؤسسة هي رفع مستوى وعي المرأة والحدث في الجانب الصحي والاجتماعي والثقافي والتنموي ودمجهم في المجتمع

تضم المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث بعدن طاقات وخبرات نسائية في مجال العمل الاجتماعي وتسعى إلى تقديم المساندة والدعم لقضايا المرأة والحدث وفقاً لأهدافها لا في عدن وحسب ولكن في بقية المحافظات الأخرى إذا تطلبت الضرورة إلى جانب ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني الأخرى العاملة في حقل حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية بهدف خلق شبكة داعمة لجهود هذه المؤسسات في المجتمع.
١٤ أكتوبر التقت الأخت إحسان عبيد مديرة المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والأخت عفراء الحريري سكرتيرة الشؤون القانونية في المؤسسة والتي تترأس هذه الدائرة المعنية بقضايا حقوق الإنسان وقد تحدثنا عن نشاط المؤسسة وقضايا أخرى تتعلق بعمل المؤسسة وإليكم نص الحديث .

أجرى اللقاء: حسين السقاف

مؤسستنا طوعية بحثية ثقافية تنموية

ما هي أهداف المؤسسة التي قامت من أجلها ؟

تجيب الأخت إحسان عبيد مديرة المؤسسة بأن من أهدافها التي قامت من أجلها هي رفع مستوى وعي المرأة والحدث (الطفل والطفلة) في الجانب الصحي والاجتماعي والثقافي والتنموي في أحياء عدن السكنية وتسعى المؤسسة إلى خلق فرص مشاركة المرأة والحدث في مجالات العمل المختلفة والتعليم ودمجهم في المجتمع وتضيف الأخت إحسان عبيد مديرة المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث بأن المؤسسة تتبنى قضايا المرأة والحدث في الدفاع عنهم والترافع أمام المحاكم بدرجاتها المختلفة ومختلف القضايا بأنواعها المدنية والجنائية أمام الجهات الأمنية والقضائية ولا تقتنع المؤسسة بتقديم العون المادي للمرأة والحدث بل تقدم العون القانوني والقضائي وتنمية الوعي الحقوقي [صحي، قانوني، اجتماعي، ثقافي، تنموي] لدى أسرة المرأة والحدث .

حدثينا عن العون الذي يقدم للمرأة والحدث ولأسرهم بالتحديد؟

– من خلال إقامة الندوات والورش الثقافية والتوعوية والتنموية ورفع الملصقات الهادفة لرفع الوعي المجتمعي بقضايا المرأة والحدث إلى جانب حضور ممثلة عن المؤسسة لحضور جلسات الإستجواب مع المرأة في قسم الشرطة والبحث والترافع نيابة عنها لدى المحاكم وبالمناسبة المؤسسة تبنت قضية الإعتداء على الطفل في لحج في قسم الشرطة وكان لها حضور وتبنت القضية في الأجهزة الأمنية ولا تزال تتابع الموضوع في المحكمة حتى اليوم إلى جانب النزول إلى الحي السكني والتعريف بالمؤسسة وأهدافها والتعرف عن كثب على المشكلات التي تواجه المرأة وإجراء حوار مفتوح مع أولياء أمور طلاب مدارس التعليم الأساسي وتناول قضايا الأحداث الأسباب والمشكلة والحل وكان نزولنا يتم بمعية رئيسة محكمة الأحداث بعدن ونزلنا عدة أحياء في المدارة/ الشيخ عثمان/دار سعد/ وكريتر.

ولا يقتصر نزولنا على اللقاء بسكان تلك الأحياء والتعرف على المشاكل التي تواجه المرأة والحدث لكن نشاط المؤسسة أمتد تقديم المساعدات في الأحياء الآنفة الذكر ووزعت عليهم الملابس والتمور وشمل نزولنا أيضاً مستشفى الأمراض النفسية والعصبية ودار العجزة ولدينا برامج أخرى ونريد منكم أنتم في الصحافة المقروءة مواكبة نشاطنا وفتح قنوات مع منظمات المجتمع المدني ونقل نشاطات وفعاليات المؤسسة والجمعيات الأخرى.

وماذا عن الدعم المقدم لكم من الجهةالحكومية والجهات الأخرى؟

– رداً على سؤالنا هذا أجابت الأخت إحسان عبيد مديرة المؤسسة العربية لدعم المرأة والحدث في عدن بأن المؤسسة لا تتلقى أي دعم حكومي وهي معتمدة ذاتياً على تسيير شؤونها ونتلقى دعم من الرئيسة الفخرية للمؤسسة الأخت المحامية القديرة راقية حميدان ومن تبرعات الهيئة الإدارية والهيئة الإستشارية للمؤسسة ونتلقى تبرعات من شخصيات إعتبارية واجتماعية كما أن المؤسسة التقت عدداً من الزائرين وسوف نقوم بتقديم معلومات عن حقوق الإنسان بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مطلع العام المقبل.

هل هناك تنسيق بينكم ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى؟

– نعم هناك تنسيق مستمر وقد بادرت المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث بعقد حلقة نقاش كرست لمناقشة علاقات التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في محافظة عدن وفق حوار وقواسم مشتركة تضع أولويات المشكلات التي تواجه المجتمع في عدن على أن ينطلق ذلك الحوار بشكل أوسع ليشمل بقية محافظات الجمهورية .

وتمت مناقشة جملة من التساؤلات التي برزت عن الكيفية التي من خلالها يمكن أن تتحرك منظمات المجتمع المدني على أن تستند في الأساس على الحوار الديمقراطي في الطوعية الشفافية، الإستقلالية، في تبني القضايا الحيوية والهامة للمجتمع بشكل عام خاصة وأننا شركاء في التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والتي هي منظومة متكاملة هدفها التنمية.

هل يمكن إيضاح ما تم الإتفاق عليه في تبني قضايا التنمية؟

– تجيب الأخت إحسان أنها مجموعة أهداف يجب أن تفعل من قبل منظمات المجتمع المدني وهي تعميم التعليم الأساسي للجميع، تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، القضاء على الفقر أو الحد منه، العمل على تطوير الشراكة العالمية للتنمية، تخفيض وفيات الأطفال، ضمان بيئة مستدامة، تحسين صحة الأمومة، مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة والملاريا والأمراض الفتاكة وهذه أهداف تشكل بالنسبة لنا نحن منظمات المجتمع المدني مدخلاً رئيسياً في تبني هذه المشكلات التي تم مناقشتها مع المنظمات الأخرى.

هل لك أن تشرحي للقارئ كيفية طريقة العمل لتبني تلك الأهداف؟

– طريقة العمل تتم من خلال تعليم البنت ومكافحة ظاهرة تسرب الفتاة من المدرسة وبالمناسبة يحدث تسرب الفتاة أحياناً لظروف اقتصادية أو لتزويج الفتاة ويأتي هناك دورنا في التنسيق مع مشروعات اليونسيف لدعم الأسرة الفقيرة بتقديم المواد الغذائية لضمان استمرار تعليم الفتاة.

وعلينا أن نوضح للأسرة خطورة زواج الفتاة قبل السن القانوني ونحن نطمح أن يكون هناك قانون يلزم أولياء الأمور بعدم تزويج الفتاة قبل بلوغها سن الزواج وإشراك أولياء أمور الفتيات في كل حلقة نقاش خاصة الذين يعيشون في الحياة الأكثر فقراً.

أما الهدف الثاني هو العمل لدى الجهات الأخرى في توسيع مشاركة المرأة في الإنتخابات المحلية والبرلمانية ونحن في منظمات المجتمع المدني نؤيد أو نشجع إستحداث دوائر إنتخابية تكون مغلقة للمرأة.

أما الهدف الثالث والرابع هو مكافحة الفقر ومتابعة مشكلات الأحداث وحماية الحدث قبل أن يقع في المشكلة إلى جانب تفعيل الوضع المؤسسي للمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالجهات الرسمية وغير الرسمية.

٢٣ قضية تم الترافع بشأنها أمام المحاكم تخص المرأة

الأخت عفراء حريري سكرتيرة الشؤون القانونية في المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث بعدن، تقول ما يتعلق باستفادة المرأة من نشاط المؤسسة نحن في الدائرة القانونية قدمنا خلال الفترة الماضية استشارات قانونية في ٢٣ قضية تم الترافع بشأنها أمام المحاكم تخص المرأة والحدث وهناك عدة قضايا منظورة أمام المحاكم والمتهمات نساء وبعض قضايا تابعناها نحن هنا في الدائرة القانونية للمؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث وأنتهت وتقول الأخت عفراء حريري نحن نتجاوب مع أي بلاغ يخص امرأة أو حدثاً ونذهب إلى الشرطة ونحضر جلسات الإستجواب وحتى التحقيق الرسمي لأجهزة البحث ونتابع القضايا التي تخص المرأة والحدث حتى تصل إلى القاضي وبعد ما يتم الترافع في تلك القضايا ونقدم الدعم المادي والمعنوي المستهدف حتى يخرج من الأزمة إلى جانب نزولنا المستمر إلى مراكز الشرطة لتفقد أحوال النساء التي وضعتهن ظروفهن في الحجز ولنا زيارات متكررة إلى سجن المنصورة المركزي قسم النساء ونتفقد المسجونات ونقدم لهن الملابس والمساعدات الإنسانية الخيرية وسوف نتابع مع الجهات المختصة بأن يكون هناك سجن خاص بالنساء وتحرسه مجندات ومنفصل عن سجن الرجال حتى يتم تجنب المرأة لأي مكروه.

سكرتيرة الشؤون القانونية في المؤسسة

23 قضية تم الترافع فيها أمام المحاكم بمختلف درجاتها وتقوم المؤسسة بزيارة السجينات وتقدم الدعم لهن

حقوق الطفل الضائعة

الطفولة وما تحمله الكلمة من معاني السعادة والبراءة والمستقبل المشرق، هذه الأسماء البراقة لا تعني أبداً أنها حقيقة واقعة في ظل الظروف التي يعانيها أطفال العالم بصفة عامة وأطفال اليمن على وجه الخصوص، فالطفل اليمني يعاني من إهمال شديد في جميع النواحي الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فالإهمال الشديد من الأم حتى في أهم واجباتها وأسهلها، كالتغذية السليمة والنظافة، نتيجة جهلها وعدم إدراكها لمسؤوليتها الأولى وإستغلال بعض الأسر لأطفالهم حيث يعيشون على ما يقدم لأطفالهم من التسول، بل إن منهم من قد يقوم بتشويه طفله أو إحداث عاهة أو تدريب الطفل على أداء دور المريض ومنهم من يقوم بإعطاء الطفل بعض المنومات والتي قد يدمن عليها الطفل من أجل استعطاف أكثر عدد ممكن من الناس لجلب المال وبعضهم من يلزم أطفاله بالعمل على حساب العلم الذي يكون ريعه في شراء السيجارة والقات ومستلزمات الشيشة للأبوين أو أحدهما وفي غياب دفء الأسرة وحنوها قد يلجأ الطفل للهرب طمعاً بالراحة، إلا أنه لا يجد في الشارع إلا التشرد والجوع هذا في أحسن الأحوال أما أسوأها فهو الإستغلال الجنسي والذي يترك الطفل في معاناة نفسية دائمة مؤثرة في سلوكه بشكل مباشر أو غير مباشر، من إخراج الأطفال من المدرسة إلى الإعتداء الجسدي أو الجنسي إلى إختطاف الأطفال وما ينتج عنه وإستغلالهم في أعمال مهينة أو غير شريفة، كلها أمور يجب على وزارة حقوق الإنسان أن تعمل على تقويمها وحلها وبالتالي نقلها للجهات المختصة فما قدمته وزارة حقوق الإنسان للطفل اليمني يعتبر لا شيء أمام ما يعانيه الطفل من كل ما ذكر وما لم يذكر فلا بد من مراكز إيواء في جميع المحافظات للأطفال المشردين ولابد من وجود خط هاتف سهل الحفظ يتعلمه الأطفال بالمدارس ويلبي العون في حالة أن احتاجوا ليد العون وأن يتعلم الأطفال حقوقهم وما يجب أن يفعلوه حيال انتهاكها ويجب أن يعاقب الأبوين في حالة رفضهم تعليم أبنائهما وبناتهما وإشتراط تعليمهم بالمعونات الاجتماعية والزامية التعليم التي لابد أن تسن حفاظاً على مستقبل الأجيال القادمة وكذلك يقع على الأمن بجميع مستوياته دور كبير فكيف يتغاضى عن تسول الأطفال ونومهم وبساعات متأخرة في الشوارع؟ بل كيف يسمح للأطفال بالسفر من مدينة أو محافظة لأخرى من غير وجود الوالدين أو أحداهما والوثائق التي تدل على قرابتهم لطفل؟ وكيف يغض الطرف وإلى يومنا هذا عن التجاوزات التي نسمعها هنا وهناك عن دور الأيتام وإنتهاك بل سرقة حقوقهم والعادات الشاذة التي قد توجد بين الأطفال نتيجة عدم الرقابة الكافية في دور الأيتام.

د. لينا عقيل العبادي

همسة عتاب إلى وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

بيت الإعلاميات والمخاض العسير!

إنطلاقاً من القوانين النافذة في بلادنا والمناخ الديمقراطي وحرية الرأي والتعبير وتكوين الكيانات المتخصصة والمهنية التي شهدت تزايداً وتكاثراً ولا زالت تشهد هذا الزخم كل يوم.. تقدمنا نحن الإعلاميات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.. حاملات حلمنا بتأسيس وتشكيل كياننا في إطار «بيت الإعلاميات» الذي يعد الأول في مدينتنا عدن، حيث لا يوجد حتى اللحظة إطار أو تجمع تستظل الإعلاميات والصحفيات تحت لوائه.. لا سيما أن الكثير من الإعلاميات والصحفيات هنا لم يسعفهن الحظ في المشاركة في دورات تدريبية وتأهيلية مهنية تساعدهن في إكتساب مهارات جديدة في مهنتهن بمختلف أقسامها.. وتعرفهن عن آخر المستجدات والتطورات في عالم الاتصال وثورة المعلومات..

كانت الصدمة الأولى في مكتب وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية علي صالح عبدالله الذي بدوره احالنا إلى وكيل وزارة الإعلام الأخ محمد شاهر ليؤكد على الأهداف الإعلامية التي يشملها النظام الأساسي لـ «بيت الإعلاميات» (الحلم).. رغم أن القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١م بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية لا يشمل هذا الشرط..

وكانت الصدمة الثانية في مكتب وكيل وزارة الإعلام الذي رفض رفضاً قاطعاً هذا الإجراء معتبراً ذلك خروجاً عن القانون، ومؤكداً أنه لا دخل له في النظر إلى وثائق لا تعني وزارة الإعلام من قريب أو من بعيد بل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.. ونحن بالتالي نحترم هذا الرأي لأن الأمر لا يعني غير الجهة التي من مهامها إصدار التراخيص للمؤسسات والجمعيات وغيرهما من الكيانات المدنية (مؤسسة المجتمع المدني)..

هذا ملخص حكاية «بيت الإعلاميات» الحلم الذي لم يتحقق بعد.. ولكن القانون المذكور آنفاً يؤكد في مادته (١٢) الفقرة (ج) ما يلي:

«إذا مر شهر على تقديم الطلب دون إتخاذ قرار بالقبول أو الرفض، اعتبر الطلب مقبولاً بحكم القانون، وعلى الإدارة المختصة بناء على طلب ذوي الشأن إجراء القيد في السجل المعد لذلك وإشهار الجمعية أو المؤسسة طبقاً لما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة».

نادرة عبد القدوس

في هذا الحيز وعبر صحيفتنا الغراء نتوجه بالشكر، إلى الأخ وكيل وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل علي صالح عبدالله الذي يؤكد لنا دائماً / قولاً / احقيتنا في تشكيل مؤسسة بيت الإعلاميات، أما (فعلاً) فلم يطبق حتى اليوم! رغم منح الوزارة المذكورة ترخيصاً لعدد من الإعلاميات لتشكيل مؤسستهن الإعلامية في العاصمة صنعاء في شهر يونيو المنصرم ورغم وجود هيئة مماثلة هناك تأسست منذ بضع سنوات وتحمل ذات الأهداف الإعلامية.. فهل يتحقق حلمنا هذا العام الجديد؟! وهل يتحول القول إلى فعل؟! نأمل ذلك وكل سنة وأنتم بخير..

الأيتام ومفهوم آخر للرعاية في مركز الطفل الاجتماعي بالحديدة

معاناة اليتيم لا تنتهي عند حد فقدان أحد الوالدين بل تمتد لما هو أبعد

الخيواني: نشأت فكرة المركز نظراً للتهميش الذي يعانيه اليتيم في الحياة

الظاهري: نسعى لتعليم اليتيم الإصرار على العمل والنجاح

الدبعي: كفالة اليتيم ليست في إطعامه فقط وإنما في إكرامه والحفاظ عليه ثم تأهيله

الإهتمام بالأيتام ورعايتهم الرعاية الحسنة حتى يبلغوا الحلم هو شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لمرافقته في الجنة وزرع الإبتسامات على شفاه الأيتام ليس لها ثمن إلا الجنة، ذلك أن معاناة اليتيم لا تنتهي عند حد فقدان أحد الوالدين أو كلاهما بل تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك فعلاوة على بؤس اليتيم بما يعانيه من حرمان عاطفة الأبوة والأمومة وقسوة الحياة بعدهما وعدم القدرة على التمتع بكامل الحقوق الإنسانية نظراً للضعف والعجز الذي يعتري حياته فإن إهمال المجتمع لإحتياجاته وتوجيه العنف نحوه في بعض الأحيان هو الأكثر بؤساً وقسوة في حياة اليتيم.

كفالة الأيتام ورعايتهم لا تزال مفهوماً قاصراً لدى المشتغلين من نشطاء العمل الخيري في هذا الميدان، إذ لا تزال جوانب الكفالة محصورة في أحسن أحوالها على صرف بعض الإعانات النقدية أو العينية التي لا تسد إحتياجات اليتيم في أغلب الأحوال مع أن أهم الإحتياجات الأساسية له تظل في مجملها غائبة عن الواقع.

زيارتنا لمركز الطفل الاجتماعي التي قمنا بها مؤخراً لإستطلاع الدور الذي يلعبه المركز في رعاية الأيتام كشفت لنا معنى جديداً لرعاية الأيتام وصورة مغايرة لأنماط الرعاية والكفالة الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية والخيرية للأطفال الأيتام.

إستطلاع/ عبدالله بخاش

فالمركز هو أحد مشاريع مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية وتسعى من خلاله إلى الإسهام في تنمية الطفل اجتماعياً وتعليمياً وصحياً وترفيهياً ومن برامجه الإسهام في رفع المستوى التعليمي والثقافي لدى الأيتام وأسرهم والمتابعة الدورية للطفل لقياس التحصيل المدرسي ومواكبة التطور العلمي في البرامج التعليمية التي يتبناها المركز.

كما قال عنه الأخ/ محمد الخيواني – مدير مركز الطفل الاجتماعي بالحديدة ومدير فرع المؤسسة أيضاً بالمحافظة ويسعى المركز إلى بنائهم البناء المتكامل المتوازن تربوياً وتعليمياً وثقافياً وصحياً واجتماعياً وحرفياً ومهنياً.

وعن سر التسمية للمركز (بمركز الطفل الاجتماعي) قال الأخ/ ياسر الظاهري – رئيس قسم الإعلام بالمؤسسة، والمدرب بالمركز إن إكرام اليتيم وكفالته لا تعني الكفالة المادية فقط وإنما أيضاً كيف نؤهله ونرعاه أيضاً ثقافياً واجتماعياً ونفسياً وعلمياً وفي كل المجالات فكانت تسمية المشروع بمركز الطفل الاجتماعي وليس الطفل اليتيم لكي نسحب منه صفة اليتم وحتى لا يشعر بالعجز والنقص في الحياة ونتمنى أن نتمكن من تحويل اليتم بداية للإصرار على العمل والنجاح في الحياة وفي المجتمع وأسوتنا في ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم فقد كان يتيماً ومع ذلك صنع البطولات والمنجزات وكان متميزاً في كل الجوانب رغم يتمه، وهناك في التاريخ من الأمثلة والشواهد على ذلك.

ويهدف المركز إلى الخروج باليتيم من طور الإعالة والمواساة إلى طور التنمية والإنتاج في المجتمع وصولاً لتمليكه مهنة شريفة تحقق إكتفاءه الذاتي، لذا فإن برامج المركز وجوانبه الرعائية والتأهيلية والتنموية المختلفة تستمر مع اليتيم حتى سن (١٨) عاماً حين يكون وقتها قد أكمل برامج التأهيل النفسي والاجتماعي والتربوي والتعليمي والثقافي بالمركز وفي كلمته التي دونها في سجل الزيارات قال الشيخ وهيب الدبعي لأول مرة أرى عملاً جاداً هادفاً وموافقاً لروح الآيات القرآنية في كفالة اليتيم حيث أن كفالته ليست هي إطعامه فقط كما يفهم الكثير وإنما هي إكرامه (تكرمون اليتيم)، ثم الحفاظ عليه (يدع اليتيم)، وتأهيله إلى الرشد ليحمل مسئولية نفسه وأمته (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح، فإن انستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم).

ويضيف قائلاً/ يكفي أنني عندما رأيت الأيتام ما رأيت البؤس فيهم بل أحسست أن ابنائنا هم الأيتام، ولعمري أن هذه هي الكفالة البالغة درجة الرفقة للرسول الكريم، فقد ملأتم القلب بالإيمان وطوبى للذي مسحت يداه دموع البؤس عن مقل الأيتام.

ويقوم مركز الطفل الاجتماعي بالحديدة برعاية وكفالة نحو (٢٨٢) طفلاً وطفلة من الأيتام يتوزعون إلى مجموعات بحسب الفئات العمرية وتتلقى كل مجموعة البرامج والأنشطة التي تتناسب مع أعمارهم، ومنذ لحظة الدخول إلى المركز يشعر الطفل اليتيم بأن صور البؤس واليتم والحرمان تتساقط عن كاهله وتنمحي من بين ثنايا أحلامه عندما تطأ قدماه بوابة المركز إذ يكون محفوفاً بالرعاية والعناية والإكرام من فريق رائع من المدربين والإخصائيين الاجتماعيين الذين يغمرونه بعطفهم واهتماهم بشكل إنساني ربما لم يلمسوه من ذي قبل.

والبداية تكون من لحظة الوصول حيث يتجه الطفل يومياً عند وصوله إلى المركز إلى دورة المياه لتنفيذ برنامج النظافة اليومي إذ خصص للواحد منهم دولاب خاص يحتوي على حقيبة أدوات النظافة الشخصية ومناشف الإستحمام والأزياء الخاصة بالمركز، وبعد تغيير الملابس العادية للطفل اليتيم والتهيئة لممارسة أنشطته الثقافية أوالترفيهية أو الرياضية أو لحضور البرامج التعليمية والتربوية يتوزع الأطفال على غرف وقاعات المركز المخصصة لذلك.

ويضم المركز معملاً للكمبيوتر والإنترنت وأخراً للغة الإنجليزية وقاعات دراسية بالإضافة لصالة ألعاب بلاستيشن وأخرى لعرض الأفلام العلمية والترفيهية ولمشاهدة القنوات التلفزيونية الموجهة للأطفال، كما يحتوي المركز أيضاً على مكتبة ثقافية ومعرضاً للمشغولات اليدوية والإبداعات المتميزة التي يعملها الأطفال ومسرحاً صغيراً لعرض العرائس تقدم فيه بعض الفكاهات والإستشكات المرحة إلى جانب بوفيه تقدم للأطفال بعض الوجبات الغذائية الخفيفة، وساحة رياضية لممارسة الألعاب والتمارين الرياضية.

ومن وقت لآخر ينظم المركز بعض النشاطات الثقافية أو الترفيهية أو الاجتماعية كالإشتراك في تنفيذ إذاعات مدرسية في بعض المدارس الكبيرة والعريقة بالحديدة أو تنفيذ بعض الرحلات الترفيهية أو إقامة بعض الأمسيات الثقافية والدورات التدريبية والتي كشفت جميعها عن مخزون وفير من الإبداعات والمواهب التي يتمتع بها الأطفال الأيتام.

لذا فإن شخصيات اجتماعية ورجال أعمال بارزين وجدوا أنفسهم أمام تلك الإبداعات والمواهب المكبوتة بين حنايا القلوب اليتيمة عاجزين عن التعبير، ولم يملكوا حيالها سوى التشجيع والدعم والرعاية الكريمة، حيث جرى تنفيذ نادي الطفل المبدع برعاية رجال الأعمال وبمبادرة ذاتية منهم خلال الإجازة الصيفية وأختتم النادي فعالياته بحفل مميز لسيدات المجتمع، وكان من ضمن نشاطات النادي زيارة أبناء الميسورين والتجار للأطفال الأيتام في منازلهم والتعرف على أوضاعهم ومبادلتهم المشاعر الإنسانية.

ويعمل بالمركز عدد من المدربات المتمرسات في تعليم اللغة الإنجليزية والحاسوب وفي التربية والسلوك والأخلاق وهن من حملة المؤهلات الجامعية بالإضافة إلى خمس إخصائيات اجتماعيات يقمن بمتابعة اليتيم وتقييمه في المركز والمدرسة والمنزل، ولمساعدة أسر الأيتام والعمل على تنميتها والنهضة بأوضاعها وتقديم بعض أوجه العون لها مثل كسوة العيدين ولحوم الأضاحي الحقائب المدرسية والرعاية الصحية وتوفير الأدوات المنزلية لها.

وعادة يتم إختيار الأطفال الأيتام عن طريق باحث ميداني ووفق معايير اجتماعية ونفسية معينة، ويحصل الطفل اليتيم إلى جانب خدمة التأهيل والتدريب والرعاية بالمركز على كفالة مالية شهرياً حتى تتكامل حلقات الرعاية والكفالة لليتيم من كل الجوانب.

ويطمح القائمون على المركز التوسع مستقبلاً وإنشاء نادي الفتاة في إطار المشروع الرائد الذي تنوي المؤسسة إنشاءه في الحديدة قريباً وهو مجمع التواصل للتنمية الإنسانية.

اللجنة الوطنية للمرأة وعشر سنوات من العطاء

ذكرى النقيب

تحتفل اللجنة الوطنية للمرأة بمرور عشر سنوات وتصادف الذكرى العاشرة شهر مارس القادم، وإبتهاجاً بهذه المناسبة فأنها تنظم حالياً لإقامة المؤتمر الوطني الثالث للمرأة الذي سيتم عقده في مارس ٢٠٠٦م في العاصمة صنعاء بمشاركة نسائية ومجتمعية من مختلف المحافظات اليمنية.

ويأتي هذا المؤتمر متوجاً لعطاءات وإنجازات كبيرة لهذه اللجنة التي تعمل على رسم السياسات الوطنية للمرأة ومتابعة تنفيذها وإجراء التدخلات اللازمة للنهوض بواقع المرأة اليمنية في مختلف المجالات فقد عملت على إجراء بعض التعديلات القانونية لبعض القوانين اليمنية والتي كانت تحوي تمييزاً ضد المرأة، كما أنها تعد تقريراً سنوياً عن وضع المرأة وتعممه على جميع الجهات المعنية للعمل وفق مخرجاته النوعية والنظر لحجم الفجوة الموجودة بين الجنسين، بالإضافة إلي تبنيها للإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة التي أعدتها وتشرف على تنفيذها والتي تعد الأولى من نوعها في شبه الجزيرة العربية.

كما ظهرت جهودها في تقديمها لتقدير إحتياجات النوع الاجتماعي الخاصة بأهداف التنمية الألفية ورسمها لسياسات النوع الاجتماعي في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر والسوحات المتعلقة بالمرأة التي كان آخرها إشرافها على تنفيذ أربعة مسوحات بدعم من منظمة المرأة العربية والمتعلقة بالجوانب التعليمية والاقتصادية والصحية والإعلامية حيث تستعرض مخرجات هذه المسوحات أثناء إنعقاد المؤتمر الوطني الثالث للمرأة مارس ٢٠٠٦م.

كما أنها تتبنى حملة لتشجيع ومشاركة النساء في مواقع صنع القرار وتطالب بتخصيص ٣٠٪ كحصة للنساء في كافة مواقع صنع القرار وذلك للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام وهي في هذا تبذل الكثير من الجهود الرامية لتعزيز مشاركة المرأة المشاركة الفعالة على كافة المستويات المحلية والمركزية. فتعقد من حين لآخر وعلى الدوام اللقاءات التشاورية مع الوزارات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بهدف إدماج إحتياجات المرأة وفق خططهم ومشاريعهم وبرامجهم وتنظم الدورات التدريبية وحلقات النقاش والندوات التي تستهدف شرائح كثيرة ومتعددة في مختلف المحافظات اليمنية حتى النائية منها كالجوف وشبوه ومأرب وغيرها وتعد التقارير الدورية عن مستوى إنجاز اليمن لبعض الإتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة.